جـدول رقم ٣
التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب القطاعات الرئيسية

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٩٦١	٪٣٥	٪٢١	٪٤٤
١٩٧٥	٪١٨	٪١٩	٪٦٣
١٩٨٠	٪١٤	٪٢٦	٪٦٠

المصدر: المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/ ١٩٨٠**، ص ١٥: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١/ ١٩٨٥**، ص ٢٨٣.

وسبعة تحركات عمالية في المؤسسات العامة والبلديات و٣٣ تحركا في قطاع الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والتعليم الخاص والمطاعم والشركات التجارية والفنادق والمزارع ووكالة الغوث.

اتجاهات التطور الراهنة في بنية الطبقة العاملة ١٩٧٣/ ١٩٨٠

على قاعدة العرض السريع المار لخصائص الطبقة العاملة في نهاية الستينات، يمكن الانطلاق لتتبع ابرز معالم التطور التي استجدت على حجمها وخصائصها المعنوية خلال السبعينات.

لكن من المفيد قبل ان نمضي في هذه العملية ان نوضح التحفظات التالية على المصادر الاحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة:

- تميزت فترة السبعينات بكثرة المسوح والدراسات الاحصائية لمختلف القطاعات الاقتصادية وللقوى العاملة في البلاد. الا ان هذه كلها تشترك غالبا بصفة ثابتة الا وهي عدم الشمول، واحيانا تثير تحفظات قوية نظرا لعدم تقديمها معطيات دقيقة وكاملة عن الميدان الذي تتصدى لدراسته او لمسحه. فمثلا، اتسم التعداد الشامل للقوى العاملة في القطاعات المدنية لعام ١٩٧٥ بقصور فاضح من حيث شموله (وسنورد في متن الدراسة جدولا مقارنا ما بين نتائج التعداد المذكور، والتصحيحات التي اجراها احد الدارسين وهو د. مازور على ارقام التعداد المذكور). كذلك نجد ان هذه السمة تشمل المسوح والدراسات الصناعية بما فيها التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩[٤٧]، فهي لا تشمل سائر المؤسسات الصناعية ولا تعطي الحجم الصحيح لعدد العاملين فيها.

اما التعداد الزراعي لعام ١٩٧٥، فيدمج العمال الزراعيين الذين يتلقون الاجور مع المستأجرين الزراعيين للارض[٤٨]، مما يحول دون فرز حجم عمال الزراعة المأجورين. هذا اضافة الى التضارب الشديد بين الاحصاءات الرسمية عن عمال الصناعة، ما بين الارقام التي توردها وزارة الصناعة والغرفة الصناعية.

ان النشرات الخاصة بالاستخدام في المؤسسات المنتظمة، التي تستخدم ٥ مستخدمين فاكثر، قد تكون مفيدة لدراسة خصائص هذه المؤسسات من حيث تعيينها درجة تمركز الاستخدام، الا انها لا تقدم معطيات شاملة عن حجم الاستخدام الكلي، فضلا عن انها لا تتضمن اي معلومات عن حجوم قطاعات العمال غير المنتظمين، كما هو الحال مثلا مع عمال البناء والنقل[٤٩].